

بيروت يجرد المهومنتمن
من لقبه ويواجه الرياضي
في الدور النهائى

ص ١٠

الذّيار

لبنانية - سياسية - مستقلة الحقيقة في كل دار

2000 L.L.

٣٠٠٠ ل.ل.

زيدان يكتشف
سبب « فشل »
ريال مدريد

ص ١٠

صفحة ٢٠

www.addiyaronline.com

31 eme annee - N° 10768

Mercredi 24 Avril 2019

الاربعاء ٢٤ نيسان ٢٠١٩

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٧٦٨

خلافات كبرى في معالجة خفض عجز الموازنة بين الرؤساء والكتل السياسية تهدد لبنان الغاء الاجتماع الحكومي للموازنة والخلافات تزداد على التوجه بين التيار الحر و التيار المستقبل امر غريب: الخميس جلسة مجلس الوزراء في بعبداء دون بند الموازنة على جدول الاعمال

شارل أيوب

وهو ان الحل في بعبداء ومن ليس لديه خبرة لحل الازمة الاقتصادية ليات الى بعبداء ولننّه المسألة في هذا المجال.

تعرض في التحليل المالي الذي يقدمه البروفسور جاسم عجاقة تفاصيل الازمة الاقتصادية وكيفية تخفيض العجز الذي لم يستطع الرؤساء سواء رئيس الجمهورية ام رئيس مجلس النواب ام رئيس الحكومة ام التيار الوطني الحرام تيار المستقبل ام بقية الاحزاب التوصل الى حل في هذا المجال لكيفية تخفيض العجز. حتى ان هناك شخصيات خطيرة بدأ يتم طرحها لفرض ضرائب عالية عليها وهي من اصحاب الثروات الكبرى وتم استعمال عبارة استرجاع الاموال غير المشروعة التي سيطر عليها سياسيون واثرياء ورجال اعمال في لبنان بطريقة غير مشروعة، وهذه العبارة خطيرة لانه لا يمكن استرجاع أي مبلغ من المال من أي مواطن لبناني دون حكم قضائي وتحقيق في هذا المجال لتحديد الاموال غير المشروعة التي حصلوا عليها وكيف تسترجعها الدولة اللبنانية من هؤلاء الذين تقول عنهم انهم حصلوا على ثروات غير شرعية، وهي تقدر بـ ٥٦ مليار دولار. وهذا الكلام تبادلته شخصيات هامة كبيرة في البلاد دون الإفصاح عن أسماء المسؤولين الكبار والوزراء الذين بحثوا وتناقشوا في هذا الموضوع.

الموازنة وما هي اقتراحاته والتعاطي مع الازمات الاقتصادية الحاصلة في لبنان.

اما القوات اللبنانية فقد ظهر انها تعلن حرصها على الاسراع في انجاز الموازنة بمقدار حرصها على تقديم موازنة متكاملة العناصر. وان القوات تطالب بان تضع الموازنة البلاد في حالة جديدة تستطيع عبرها تقليص العجز.

اما بالنسبة لدولة الرئيس نبيه بري فهو يرى انه يجب إقرار الموازنة أولاً في الحكومة والتي وضعها وزير المال الدكتور علي حسن خليل، ورفع هذه النسخة للموازنة اذا كان فيها أي شيء من تعديل بالنسبة للضرائب الى مجلس الوزراء مجتمعاً وبعدها رفعها الى مجلس النواب. قضية خفض عجز الموازنة دخلت في الخلافات السياسية وفي تحاذب كبير بين أعلى مراكز الدولة سواء رئيس الجمهورية ام رئيس مجلس النواب ام رئيس الحكومة، ويبدو ان الرئيس نبيه بري والوزير جنبلاط وحزب القوات يميلون الى موقف الرئيس سعد الحريري اكثر من ميلهم الى حزب التيار الوطني الحر الذي يرأسه باسيل والذي في النتيجة يعطي فيه توجيهات كثيرة فخامة الرئيس العماد ميشال عون.

ولقد قال رئيس الجمهورية اهم تصريح في بكري

الوزير علي حسن خليل وزير المالية لوضع للمسات الأخيرة على الموازنة.

لكن الخلافات التي ظهرت في وجهات النظر خاصة بين التيار الوطني الحر و التيار المستقبل أدت الى الغاء الاجتماع فهو اجتماع هام لانه يمهّد لتقديم الموازنة في جلسة مجلس الوزراء الحكومية سواء في قصر بعبداء برئاسة فخامة الرئيس ميشال عون ام في جلسات حكومية يرأسها الرئيس سعد الحريري وتنجز موازنة لبنان مع تخفيض العجز المطلوب.

الخبر الذي تم نشره امس عن ان الرئيس سعد الحريري لديه ورقة في تخفيض الرواتب ١٥ في المئة وفرض ضريبة على القيمة الإضافية ١٥ في المئة واضافة ضريبة ٥ الاف ليرة على صحيفة البنزين وقال ان الخبر لم يتطابق على الواقع، وانه لم يقم بتقديم هذه الاقتراحات.

وبعد الغاء اجتماع اللجنة الحكومية لدراسة خفض العجز في الموازنة أعلن الرئيس الحريري انه يجب التوافق على الموازنة قبل الوصول الى التصويت عليها في مجلس الوزراء، في حين قال التيار الوطني الحر ان الوقت يمر بسرعة والوقت ثمين والبلاد لم تعد تحتل الانتظار.

ومن ناحية أخرى فان حزب الله سيعلن يوم الأربعاء أي اليوم كيف ستكون نظراته الى تخفيض العجز في

الموازنة دخلت في بزار السياسة والنفط عقبة جديدة أمام إقرارها الفساد يبقى المُشكلة ومُساهمة أصحاب الأموال شبه محسومة

يدهامنا، فمجلس النواب ينتظر، وهناك مهلة محددة للاجازة للحكومة الصرف على القاعدة الاثني عشرية تنتهي في ٣١ ايار المقبل، ويُفترض قبل هذا التاريخ ان يكون مشروع الموازنة قد أنجز واحيل الى المجلس النيابي، الذي يحتاج الى شهر على الأقل لدراسته في اللجنة المالية قبل احالته على الهيئة العامة للمجلس.»

الموقف الذي أطلقه الرئيس عون لا يدخل في

(تقمة خبر الموازنة ص ٢٠)

الموازنة.

فريق الرئيس الحريري لم يُعلّق على كلام الرئيس عون واكتفى بالتلميح الى ان التأخير آت من المهلة التي طلبها حزب الله لدراسة الاقتراحات وان الرئيس الحريري يسعى الى كسب الإجماع على الموازنة قبل الدخول بها الى مجلس الوزراء. والملاحظ ان موقف الرئيس بري يحاكي موقف رئيس الجمهورية من ناحية الاستعجال في إقرار الموازنة في مجلس الوزراء عبر قوله «عجلوا بالموازنة، ولا تتأخروا فيها، وبلا تضییع وقت، صرنا محشورين بالوقت الذي

الحريري: للتوافق على الموازنة... والوطني الحر: الوقت ثمين حزب الله قادر على التكيف مع الازمات والعالم لا يتحمل اضطرابا نفطيا

ولم يلحظها المؤتمر انما هي في الحقيقة بدعة لبنانية داخلية لسد العجز بدلا من البحث عن سبل أخرى للحصول على ايرادات مالية تعالج المشكلة الاقتصادية دون ان تلحق ضررا بالمواطن اللبناني.

وفي الواقع، يظهر ان التباطؤ هو سيد المرحلة وان التباين واضح في طريقة مقارنة الموازنة من قبل القوى السياسية وعليه ستبقى السجلات

(تقمة خبر الحريري ص ٢٠)

الجمهورية ميشال عون، في حين يبقى احتمال ضئيل ان يتم وضع بند الموازنة كملحق لجلسة يوم غد ومناقشته خلال الجلسة وعليه، ورغم ان الوقت ليس كافيا امام لبنان لتنفيذ الإصلاحات المرجوة من مؤتمر سيدر، يستمر بعض المسؤولين بهدر هذا الوقت الثمين دون الشروع الى الانكباب على العمل لاقرار الموازنة واجراء اللازم من اصلاحات مالية وادارية طالبت بها الدول المانحة وبالتالي اقناع باريس ودول أخرى بجدية الدولة في عملية الإصلاح التي تعهدت بها. اما اللافت ان فكرة تخفيض الرواتب لم تات ضمن مقررات سيدر

قائد الحرس الثوري لنتياهو : عليك التدريب على السباحة الرياض ترحب بقرار واشنطن وتضمن استقرار سوق النفط



بورج في بحر الخليج

في خطوة مفاجئة قام المرشد الأعلى للثورة الاسلامية الايرانية علي خامنئي بتغيير رأس قيادة الحرس الثوري الإسلامي، بعدما أعلن عن تعيين نائب قائد الحرس الثوري رئيساً للقوة العسكرية البارزة في إيران. وعين العميد حسين سلامي قائداً للحرس الثوري الإيراني، خلفاً للواء محمد علي جعفري، الذي ترأس القوة العسكرية منذ عام ٢٠٠٧، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الإيرانية.

■ من هو القائد الجديد؟

حسين سلامي هو ضابط عسكري إيراني برتبة لواء (Major general)، والذي يشغل حالياً منصب القائد الأعلى لفيلق الحرس الثوري الإسلامي. وُلد حسين سلامي عام ١٩٦٠ في جولباغان، بمقاطعة

(تقمة الخبر الإيراني ص ١٢)

حكومة سريلانكا : التفجيرات جاءت رداً على هجوم مسجد نيوزيلندا ص ١٢

المجلس العسكري السوداني يعلن تنفيذ أكبر مهمة في سوريا ص ١٣

نتياهو : سأطلق اسم ترامب على قرية أو مدينة في هضبة الجولان ص ١٣

اتحاد المصارف العربية كرم رياض سلامة «محافظ العام ٢٠١٩»



رياض سلامة يتسلم الدرع من الرئيس الحريري وفتح وطريه

على طريق الديار

بنك بان لبنان ليس لديه شعور بخطورة الوضع الاقتصادي وأمامه فرصة تاريخية للاستفادة من القروض المنوحة من الدول من اجل إقامة المشاريع في البنى التحتية وتطوير الاقتصاد اللبناني ودعمه، فيما المسؤولين الذين سيتولون تنفيذ المشاريع وصرف اموال سيدر مختلفون بين بعضهم في مشهد مريب وعليهم الاتفاق واتخاذ قرار موحد في حال أرادوا دعماً من الدول.

الأقسام الاقتصادية في صحف الدول المانحة للبنان عبر مؤتمر سيدر ودعمه بـ ١١ مليار دولار ونصف بالإضافة الى تلفزيونات تبث البرامج الاقتصادية تحدثت عن ان لبنان «برج بابل» فهو لا يعرف كيف يستفيد من دعم الدول المانحة بقيمة ١١ مليار دولار ونصف بالإضافة الى تقديم قروض لاحقة بعد اربع سنوات اذا انطلق تنفيذ الاعمال من خلال مؤتمر سيدر عبر الدول المانحة.

يجب على المسؤولين اللبنانيين ان يتابعوا ما يكتب في الاقسام الاقتصادية وتحديداً في جريدة «التايمز» البريطانية و«الفيغارو» الفرنسية و«لوموند» الفرنسية أيضاً وموقع بلوم

الشكل».

شارل أيوب

اللواء ابراهيم بعد استقباله وزيرة الداخلية : الامن هو القاعدة الاساسية للاستثمار



الوزيرة الحسن واللواء ابراهيم

(ص ٣)



تتمت

الموازنة دخلت في بزار السياسية والنفط عقبة جديدة أمام إقرارها الفساد يبقى المشكلة الأساسية ومُساهمة أصحاب رؤوس الأموال شبه محسومة

(تتمة خبر الموازنة)

خانة مُصادرة صلاحيات رئاسة الوزراء ولا الحكومة بل هو تأكيد على دور الرئاسة الأولى المؤتمنة على الدستور وما التأخير بإقرارها إلا مخالفة لهذه الأخير الذي أقسم الرئيس عون اليمين بالحفاظ عليه. من هنا تأتي شرعية تصريح الرئيس عون.

هناك إجماع على ضرورة التشفّيف وهذا الأمر أصبح من المُستلزمات، إلا أن المشكلة التي تُعيق إقرار الموازنة تكمن في الإجراءات التشفيفية الواجب إتخاذها لخفض عجز الموازنة.

الصراع القائم حالياً هو صراع بين فكرين: الأول رأسمالي والثاني يساري. فالفكر الرأسمالي يريد تحميل إجراءات التشفيف على عاتق المواطن بالدرجة الأولى بحكم أن إجراء التشفيف الذي يطال المواطنين هو ما يؤمن التوفير المنشود نظراً إلى العدد الكبير للمعنيين. أمّا الفكر اليساري فيهدف إلى تحميل إجراءات التشفيف للمصارف بالدرجة الأولى كما وأصحاب رؤوس الأموال.

حزب الله على لسان أمينه العام قال إن هناك ثوابت لا يمكن المس بها: أولاً عدم المس بالفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وثانياً عدم فرض أي ضرائب جديدة عليهم. هذا الموقف كان أيضاً للعديد من الأحزاب التي أكدت على عدم قبولها بفرض ضرائب على الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

لكن هل يمكن إقرار موازنة تلجم عجز الموازنة ويكون لها مصادقية تطبيقية على الأرض أو أن مأساة موازنة العام ٢٠١٨ ستتكرر من ناحية أن التنفيذ أتى مغايراً لما هو على الورق؟

الجواب ليس بالسهل خصوصاً أن الحكومة لا تملك إلا سبعة أشهر لتنفيذ الإجراءات التي سنُتخذ في موازنة العام ٢٠١٩. وهذا يعني أنه من دون ضرائب هناك شبه إستحالة لإفقال هذا العام بعجز يوازي أو أقل من عجز العام ٢٠١٨؟

فالضرائب لها مفعول فوري على مداخل الخزينة وبالتالي فإن فرض الضرائب إلزامي لكي يتم جمع مبلغ (على فترة سبعة أشهر) يستطيع تأمين المطلوب للجزء العجز على كامل السنة. في حين أن الإجراءات التشفيفية التي تطال كل القطاع العام لن تكون إلا على سبعة أشهر فقط وبالتالي قد يكون

الحديث عن الأرقام المتداولة التي يُمكن توفيرها غير دقيق نظراً إلى أن التشفيف لا يطال إلا سبعة أشهر من السنة (على اعتبار أن الموازنة أقرت في نهاية شهر أيار). وبالتالي يجب ضرب هذه الأرقام بـ ٠.٦ لكي تكون الحسابات أكثر دقة. كذلك الحال بالنسبة إلى الإيرادات من الضرائب التي يُمكن فرضها.

إذن يظهر مما تقدّم أن المشكلة هي في إيجات تخفيضات وضرائب تُضَمّن خفض العجز إلى ما دون الـ ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع إحترام القيود التالية المفروضة من قبل الأحزاب ولكن أيضاً من عامل الوقت:

أولاً- عدم فرض ضرائب على الفقراء وذوي الدخل المحدود؛

ثانياً- عدم شمول الإجراءات التشفيفية هذه الطبقة؛

ثالثاً- كل الحسابات من ضرائب وتشفيف يجب أن تتم على فترة سبعة أشهر من السنة وليس على السنة بالكامل؛ في الواقع إن هذه القيود ستحد من قدرة الحكومة على إيجاد صيغة تسمح لها بتخفيض العجز إلى المستوى المطلوب.

الضرائب على المصارف اللبنانية لن تتغير تحت طائلة مخالفة الدستور (المُساواة)، لكن المطلوب من هذه المصارف بحسب التسريبات أن تُقرض الدولة مبلغاً من المال بفائدة مُتدنية قد تكون صفر بالمئة أو قريبة منه. وهنا سؤال جوهري: هل المبلغ الذي سيتم إقراضه من قبل المصارف هو من أموالها الخاصة أم من أموال المودعين؟ إذا كان من أموالها الخاصة وهنا نرى محدودية نظراً إلى أن رأسمال القطاع المصرفي لا يكفي لتلبية حاجة الدولة، سيتم إضعاف هذا القطاع حكماً. أما إذا كان المبلغ المنوي إقراضه للدولة اللبنانية هو من أموال المودعين، فهذا يعني أن المودع لن يتقاضى فوائد وبالتالي هناك إحتمال لهروب رؤوس الأموال إلى خارج لبنان.

من جهة المَتموئين يُمكن فرض ضرائب على فئات منهم بحسب نوع العمل من دون مخالفة الدستور والقوانين المرعية الإجراء. فعلى سبيل المثال، هناك عدد ضئيل من الشركات التي تُسيطر على سوق الإستيراد في لبنان وبحكم هذا الإحتكار يُمكن فرض ضرائب عليها بحسب نشاطها الإقتصادي بنسبة أعلى من غيرها خصوصاً أنها استفادت من خفض الأسعار عالمياً ومن انخفاض أسعار النفط منذ العام ٢٠١٤ من دون أن ينعكس هذا الانخفاض في الأسعار داخلياً. وبالتالي تكون مساهمة هؤلاء عادلة نسبة إلى باقي المكلفين. أيضاً يُمكن ذكر

المكتمين الذي لا يمتلكون أرقصاً في وزارة المال من خلال إلزامهم دفع الضرائب على نشاطاتهم الإقتصادية علماً أن نسبة هذه النشاطات توازي الـ ٣٨٪ من الإقتصاد اللبناني وهم لا يُصرحون بها إلى وزارة المال.

الضرائب على المواطن تُبرر من خلال عدد المواطنين إذ أن ضريبة ولو ضئيلة تسمح للحكومة بجمع مبالغ كبيرة قد تكفي للجزء العجز في الموازنة إلى المستوى المطلوب. إلا أن المُلفت هو أن وضع ثوابت بعدم المس بالطبقة الفقيرة يحذ من حجم الأموال التي يُمكن إستيفائها من هذه الضرائب، فالطبقة الفقيرة في لبنان تُشكل ٣١.٥٩٪ من إجمالي الشعب اللبناني كما أن الطبقة الغنية أو الميسورة تُشكل ٥ إلى ١٠٪ من الشعب مما يعني أن العبء سيكون على الطبقة المتوسطة بالدرجة الأولى وهي الطبقة التي تؤمن الإستهلاك (مُحرك النمو الإقتصادي). بمعنى آخر، إن فرض الضرائب على هذه الطبقة سيكون له تداعيات على النمو الإقتصادي خصوصاً إذا ما عمدت الدولة إلى خفض المُستحقات للموظفين في القطاع العام.

من هنا يبرز إلى العلن أهمية ملاحقة الفساد في الشق المُتعلق بالمال العام وبالتحديد مداخل الدولة. وهذا الأمر لم يعد خياراً بل أصبح إلزامياً لأن عدم القيام به يعني المواجهة بين الشعب والسلطة السياسية أو بين المُجتمع الدولي والسلطة السياسية.

وما يُصعب الأمور أكثر هو دخول عامل النفط على هذا الملف من الباب الواسع. فالرئيس الأميركي دونالد ترامب صرح بأنه لن يُجند الإستثناءات للدول التي كانت تستورد النفط الإيراني وبالتالي فإن الأسواق المالية ستشهد ارتفاعاً في أسعار النفط مما يعني ارتفاع الكلفة على خزينة الدولة اللبنانية وعلى المواطن اللبناني. بمعنى آخر يأتي عامل النفط ليفرض على الحكومة إعادة حساباتها في الموازنة من الصفر مع الزامية إيجاد مداخل إضافية للموازنة أو خفض إضافي في الإنفاق لكي يتم إتصاص تداعيات ارتفاع أسعار النفط. الكلفة المُقدرة لارتفاع أسعار النفط هي بحدود الـ ٣٠٠ مليون دولار أميركي في حال ارتفاع سعر برميل النفط الخام الأميركي ٤ دولارات. وهذا يعني أنه لا يُمكن للحكومة تجاهل هذا البند خصوصاً أن العقوبات على سوريا تزيد من إستيراد لبنان من المشتقات النفطية وبالتالي فإن أسعار الإستيراد لهذه المشتقات مُرشحة

الحريري: للتوافق على الموازنة قبل التصويت... والوطني الحر: الوقت ثمين حزب الله قادر على التكيف مع الازمات والعالم لا يتحمل اضطرابا في السوق النفطية

(تتمة خبر الحريري)

السياسية مستمرة دون هواده وهذا مؤشر سلبي يبعث بالقلق للدول المانحة ويضر بصورة لبنان أمام المجتمع الدولي. والأم المضحك المبكي أن كل الفرقاء السياسيين المشاركين في الحكومة يتكلمون عن صعوبة الوضع الاقتصادي وضرورة معالجته ولكن لا يتعدى ذلك التصريحات السياسية لأنه على أرض الواقع لا خطة رسمية واضحة تعالج المشكلة الاقتصادية بجديّة وبفعالية ولا انسجام في الحكومة الواحدة لمعالجة الخلل الذي يعترض مسيرة الإصلاح.

وفي هذا المجال، يريد الرئيس الحريري التوافق على الموازنة قبل طرحها على مجلس الوزراء فهو يريد تجنب انزلاق الأمور التي تحميله مسؤولية فشل إقرار الموازنة ولذلك دعا الجميع إلى الحوار والتوافق على بنود الموازنة قبل عرضها على طائلة مجلس الوزراء. من جهته، يشدد الحريري على وقف التوظيف في القطاع العام وتحميد سلسلة الرتب والرواتب وتخفيض الرواتب بنسبة ٥٪ ورفع الدعم عن الكهرباء عبر زيادة التهرب في حين أن أوساط وزارية تفيد أن مقاربة التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية معاكسة لاستراتيجية الحريري في كيفية تقليص العجز. وأشارت هذه الأوساط إلى أن الوطني الحر يسعى لطرح خطة ماكينزي واعتمادها كروية اقتصادية في عمل الحكومة في شتى المجالات.

وفي هذا السياق، قالت مصادر في التيار الوطني الحر إن المطلوب التسريع في إقرار الموازنة خاصة أن الوضع الاقتصادي مترد جدا والبلاد ما «بقي تحمل» واعتبرت هذه المصادر أنه حتى إذا اضطّر الأمر إلى انعقاد مجلس الوزراء يومياً لإقرار الموازنة واتخاذ الإجراءات الضرورية التي تحمي البلد من الخطر المحدق به فيجب فعل ذلك ولكن للأسف التأخير هو سيد المرحلة».

وأيضاً في سياق الموازنة وتخفيض الرواتب، كان واضحاً موقف وزير الدفاع إلياس بو صعب من فكرة تخفيض رواتب العسكريين التي رفضها بشكل مطلق وذلك بعكس وجهة نظر رئيس الجمهورية وقيادة الجيش.

أما حزب الله فهو يعارض تخفيض رواتب الموظفين خاصة الفقراء وأصحاب الدخل المتوسط ويدعم فكرة تخفيض رواتب المؤسسات الكبيرة. ويدوره، تقول أوساط مقربة من عين التينة، أن الرئيس بري يؤيد تخفيض الرواتب الكبيرة والغاء الإزواجية في الراتب.

من جهة حزب القوات اللبنانية، أكد مصدر قواتي بأنه

بمقدار حرص القوات اللبنانية على التسريع في إقرار الموازنة بمقدار حرص القوات على تقديم موازنة متكاملة العناصر كي تتمكن أن تمر عبر مجلس الوزراء وأخيراً البرلمان مذكرة بما طالب به الدكتور سمير جعجع بإقرار الموازنة التي يجب أن تضع لبنان في مالية جديدة يتمكن من أن يقلص عجزه وينجح في استقطاب الثقة الدولية والاستثمارات. وتابع أن كل القوى السياسية متيقنة لخطورة المرحلة الاقتصادية والمالية ولضرورة مواجهتها

من خلال موازنة واضحة المعالم وتستوفي شروط المرحلة سواء داخلياً أو شروط سيدر. وأعرب المصدر القواتي عن تفاؤله بانجاز الموازنة قريباً وتحقيق إصلاحات داخلية ووضع ملفات على المسار الصحيح.

■ التصعيد الأميركي

على إيران وحزب الله... هل ينجح؟

وبموازاة ذلك، بلغت المواجهة أوجها بين إيران والولايات المتحدة التي تسعى إلى حشر الجمهورية الإسلامية في الزاوية وتضييق الخناق عليها بعد قرار الرئيس الأميركي بوقف نظام الإعفاءات من العقوبات الأميركية على النفط الإيراني إلى جانب تعهد السعودية والإمارات بتعويض النفط بعد عقاب إيران. وقد لاقى ذلك ردّاً إيرانياً عنيفاً يهدد بإغلاق مضيق هرمز في حال تمّ منع تصدير نفطها وهنا إيران تعلن بشكل واضح أن المواجهة في المرحلة المقبلة ستكون على أساس: «علي وعلى أعدائي». وفي ظل هذه الأجواء المتوترة والمتقدمة في الشرق الأوسط، يظهر لبنان غير مردك لخطورة المرحلة وللتصعيد الأميركي على إيران والإصطاف السعودي-الإماراتي في وجه طهران وما سيرتبه هذا الضغط على لبنان من تداعيات سلبية سيما على حزب الله. ذلك أن تضييق الخناق على إيران حكماً سيكون له آثار سلبية على



المقاومة اللبنانية وبالتالي أي تقشف داخل حزب الله سيرتد سلباً على الإقتصاد اللبناني بما أن حزب الله يشكل شريحة كبيرة من المجتمع اللبناني. والحال أنه في الستينات والسبعينات، انتعش إقتصاد لبنان بسبب الأموال التي تدفقت للفلسطينيين في لبنان وإلى حركتهم السياسية ولدعم قضيتهم وليس لأن الأحوال والظروف التي كانت تحيط بلبنان جيدة وعليه، أنفق الفلسطينيون الأموال داخل السوق اللبنانية ما أدى إلى حركة اقتصادية وافرّة. ولكن ما إن بدأت الحروب بين اللبنانيين والفلسطينيين وبدأت منابع المال للفلسطينيين تتقلص حتى تراجع حركة السوق الاقتصادية في لبنان وشهدت المرحلة شحاً من الأموال بين المواطنين. اليوم نعيش حالة شبيهة بتلك التي ذكرناها إذ أن العقوبات الأميركية على إيران وحزب الله تؤثر سلباً على الإقتصاد اللبناني حيث الأموال التي يصرفها الحزب على ناسه وعلى بيئته ستتقلص وبالتالي ستراجع القدرة الشرائحية في لبنان وستدهور الحالة الاجتماعية لمواطني كانوا يتلقون مساعدات من المقاومة.

ذلك أن الضغط الأميركي بقيادة ترامب على حزب الله هو الأكثر تشدداً والتصميم على إضعاف حزب الله اليوم أقوى من أي وقت مضى وخير دليل على ذلك تصريح مساعد وزير الخزانة لتمويل الإرهاب مارشال بيلينغسي: «لن نترك حجراً

الأ وينظر تحته في بحثنا عن المعلومات التي تساعدنا في تضييق الخناق على حزب الله.

ولكن في المقابل، ترى أوساط مقربة من المقاومة أن المسار السياسي لإدارة ترامب هي تحضير المسرح الإقليمي لصفحة القرن وهو الشغل الأهم لترامب ولذلك يصعد ضغطه على إيران وعلى حزب الله. وأشارت هذه الأوساط إلى أن أميركا تسعى اليوم لإيجاد ليس فقط بيئة اقليمية مناهضة لإيران بل بيئة دولية ضد إيران لجعل التعامل مع الجمهورية الإسلامية صعباً للغاية. وتتابع هذه الأوساط المقربة من المقاومة أن هناك وهماً أميركياً يعتبر أن هذه التوجهات والضغطات على إيران وحزب الله ستؤدي إلى تفكك محور المقاومة وانزواء حزب الله إلى خيارات سياسية ضعيفة ولكن الحقيقة أن الأميركيين لا يعرفون جيداً حزب الله ولا يدركون مناعة المقاومة وقدرتها على التكيف في الازمات والتأقلم معها وإلحاق التغلب عليها. والحال أن الإدارة الأميركية تعتبر أن ما طبقته على الاتحاد السوفياتي من حرب اعلامية ونفسية ومالية وقد أدى إلى انهياره سينتكر مع إيران وحزب الله. وهنا تعتبر الأوساط المقربة من حزب الله أن مقارنة الاتحاد السوفياتي لن تنجح على إيران وحزب الله لعدة اعتبارات اولها تركيبة حزب الله القوية وتمكنه من إيجاد أوجه كثيرة للحصول على موارد مالية مشيرة إلى أن حزب الله من ظروف اصعب على الصعيد المالي والعسكري في الماضي في حين أنه اليوم أقوى من السابق بالآلاف المرات.

هذا واعتبرت هذه الأوساط ان المشروع الأميركي الضاغط على إيران وحزب الله سيفشل حيث أن تركيا والعراق والصين وباكستان رفضت العقوبات الأميركية على إيران وبالتالي لن ترضخ للإملاءات الأميركية ولن تتوقف عن التعامل مع إيران. كما أن هذه الدول ستجد مسارات للتغلب من العقوبات الأميركية إلى جانب أن هذا التصعيد الأميركي لا يضر بإيران فقط بل ينسحب على العالم بأسره حيث أن العالم غير قادر على تحمل اضطرابات في الأسواق النفطية وإلحاقاً في السوق المالية.

وأشارت الأوساط المقربة من المقاومة إلى احتمال حصول احتكاكات في العراق وسوريا مع القوات الأميركية حيث أن القيادة السورية كانت واضحة أنها لن تقبل بوجود الأميركيين على أرضها في حين أن الحشد الشعبي في العراق أعلن أنه لن يقبل ببقاء القوات الأميركية على أرضه.

ولفتت الأوساط إلى أن احتمال نشوب احتكاكات عسكرية يعادل عدم حصول أي معارك ميدانية والتوصل إلى خيارات أخرى مروهنة بظروف المنطقة.



فشل الصواريخ الاسرائيلية «الفائقة» ولم يبق منها سوى الحطام في سوريا

أكثر فعالية ضد هذا النوع من الصواريخ.

وقال الخبراء للموقع: «تبقى من الصواريخ الإسرائيلية «الفائقة» فقط الحطام. يمكن لإسرائيل أن تشهد حطامها بنفسها، وهذا دليل على أنها (الصواريخ الجديدة) ليست أفضل من سابقتها في الخدمة.»

وأضاف الخبراء أنه تم اعتراض ستة من أصل عشرة صواريخ أطلقت على مدينة مصياف السورية. أي أن فعالية منظومات الدفاع الجوي السورية وصلت إلى ٦٠٪. وفشلت الصواريخ الإسرائيلية الجديدة في تحسين هذه الإحصائيات.

علق الخبراء على البيان الصادر عن وسائل الإعلام الإسرائيلية حول الاستخدام المزعوم الناجح للصواريخ الباليستي الهوائي «Rampage»، في سوريا ضد أنظمة الدفاع الجوي السورية الروسية الصنع.

ووفقاً لموقع «Avia.pro»، فإن الخبراء أشاروا إلى أن حتى أنظمة الدفاع الجوي القديمة يمكن أن تتصدى لهذه الصواريخ الإسرائيلية الجديدة، حيث قام الموقع بنشر صور لحطام الصواريخ المدمرة في سوريا. وبناء على ذلك، فإن منظومات الدفاع الجوي «إس-٣٠٠» و«إس-٤٠٠» ستكون

١١١٨٦
٦١٩٣
٠٥/٩٣٣٧٣
٠٥/٩٣٣٧١

بلغ عدد الزوار على موقع
الديار الإلكتروني (Internet)
في ٢٢-٠٤-٢٠١٩
٥٢٤٦٥ زائر.

- مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
- المدير المسؤول دولي بشعلاني
- مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
- رئيس القسم الفني وجيهه علي

- مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامه نجوى مارون
- مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
- مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح

رئيس التحرير
رضوان الذيب